مفهوم الصراع في العلاقات الدولية : اشارة أولية :

ثمة ملاحظة اساسية يجدر التنويه بها قبل أن نخوض في استعراض مختلف التحليلات التي تحاول سبر أغوار هذه الظاهرة الدولية المعقدة ، ألا وهى التحذير من الخلط الذى كثيرا ما يحدث ، بقصد أو بدون قصد ، بين مفهومى الصراع والحرب ، وبالشكل الذى ينحو معه بعض المحللين الى اعتبارهما مترادفين رغم أنهما بالقطع ليسا كذلك .

فالصراع في صميمه تنازع الارادات الوطنية ، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وامكاناتها . . الخ ، مما يؤدى في التحليل الاخير الى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق ، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة . كذلك فان الصراع يمكن أن تتنوع مظاهرة وأشكاله ، فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو ايديولوجيا أو تكنولوجيا أو دعائيا . . الخ ، كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعليةالى أكثرها سلبية (ومن نماذجها على سبيل المثال : الضغط – الحصار – الاحتواء – التهديد – العقاب – التفاوض – التساوم – الاغراء – التنازل . . الخ) ، أما الحرب فانها لا يمكن أن تتم الا على صورة واحدة وبأسلوب واحد ، فهى التصادم الفعلى بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدى معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا . ومن هنا ، فان الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية .

وعلى ذلك وانطلاقا من الحقيقة السابقة ، يمكن القول بأن الصراع الدولى أشمل وأعقد بكثير في مفهومه ونطاقه من مفهوم ونطاق الحرب ، لأن الحرب متى وقعت فانها لا تترك أمام أطرافها الا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام ، بين المقاومة أو الاذعان ، بين النصر أو الهزيمة ، وذلك بعكس ما يحدث في ظروف الصراع ، ذلك أنه في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب يكون هناك بعض المجال لادارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة لكل طرف من الاطراف الداخلة فيه .

أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : المداخل والمنطلقات النظرية :

تتعدد المداخل التي تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية وان كانت تتركز بشكل عام في المداخل الرئيسية التالية : السيكلوجى ، الايديولوجى ، المصالح القومية في نطاق سياسات القوى ، سباق التسلح المتعلق بطبيعة النظام السياسي الجيبوليتيكى ، السياسي ، المتعلق بطبيعة أنظمة الحكم الداخلى ، الاقتصادى ، والمدخل الذى يركز على الاختلالات الناتجه عن تزايد دخول الدول الحديثة العهد بالاستقلال الى المجتمع الدولى ، واخيرا المدخل السوسيولوجى . ويتمثل الاطار العام لكل منها فيما يلى :

١ – المدخل السيكلوجى :

يحتل المدخل السيكلوجى مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، وتتركز التفسيرات السيكلوجية لهذه الظاهرة في الاتجاهات الآتية :

(أ) الاتجاه الذى يربط بين النزعة الى العدوان وبين الطبيعة الانسانية نفسها :

وقد أبرز هذا الاتجاه عالم النفس الشهير سيجموند فرويد عندما ركز تفسيره للدوافع المحركة لعمليه النزاع والتصارع على المستوى الدولى في نطاق ما أسماه بنزعة الانسان الى التدمير ، وهى النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب التسلط والسيطرة ، وفي الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة . وتوفر الصراعات والحروب يمثل في رأيه ، الفرصة المثلى . لارضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الانسانية نفسها . (١) ويؤيد «كينيث والتز» هذا الاتجاه بقوله ان الصراعات والحروب تنتج عن مشاعر الانانية والغباء الانساني وأيضا عن سوء توجيه النزاعات العدوانية ، وأن ما عدا ذلك من العوامل التي تسبب الصراع يعد ثانويا ولا ينبغى أن ينظر اليه الا في ضوء هذه الحقيقة السيكلوجية الأساسية .[٢]

وهذا الادعاء تعرض لعدد من الانتقادات اهامة منها الرأى الذى يقول أن الصراعات الدولية لا تسببها ولا تدفع اليها نزعة غريزية للعدوان ، وانما تنشأ تلك

الصراعات بسبب مشاعر الحقد والكراهية التي تخلقها أساسا الدعايات العدائية المتطرفة ، ويضيف ، ان التفسير الذى يجنح الى حصر أسباب الصراع والحرب في الدافع الى التسلط والاخضاع لا ينطبق دائما على كل الصراعات ، ، ففى مختلف مراحل التاريخ نجد أن هناك قادة دول كثيرين دفعوا قسرا واضطراراً الى انتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد أن تكون كافة البدائل الأخرى والأقل تطرفا في العنف قد أخفقت في أن تؤدى دورها في حماية المصالح الوطنية أو في تسوية المواقف المتنازع عليها بطريقة مقبولة .[٣]

ثم هناك النقد الآخر الذى يتمثل في الرأى الذى يرفض الاقرار بوجود غرائز عدوانية ، وانما يركز بدلا من ذلك على ما يسميه بالعادات العدوانية ومن دعاته البارزين لنتز (Lentz) وبوس (Buss) الذى يزعم أن السبب الأكبر وراء الصراع والعدوان يرجع الى العادة لأن العدوان هو التعود على الهجوم .

(ب) نظرية الاخفاق أو الاحباط

وينسب دعاة هذه النظرية الدافع الى الصراع الدولى الى ما يسمونه بعامل الاحباط الذى يصل الى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة ، وبالأخص عندما تصاب الخطط القومية للدولة بالاخفاق ويؤيد العالم النفسى فلوجل (Flugel) هذه الفرضية بقوله ان الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق .[٥] كما يقول اريك فروم (Fromm) ان العنف والميل الى التدمير يمثلان الناتج التلقائى والحتمى للشعور بالاحباط الذى ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو آخر[٦] .

على أن نظرية الاحباط تعرضت بدورها لبعض الانتقادات التي من أهمها الرأى الذى يقول أن معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولا فقيرة ، وانما كانت على العكس من ذلك ، من أكثرها ثراء ورفاهية ، ومن ثم فان التركيز على عامل الاحباط وحده كقوة دافعة ومحركة للصراعات الدولية يخلو من الموضوعية والواقعية . [٧]

(ج) نظرية الشخصية القومية

أساس هذه النظرية الاعتقاد في وجود مايطلق عليه الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة ، وتشكل مثل هذه السيكلوجية القومية العدوانية في تصورها القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية . ومن هنا ، وكما يقول أصحاب نظرية الشخصية القومية ، فان المجابهة الفعالة للصراعات الدولية والوقوف دون تفجر الحرب بسببها ، تقتضى محاصرة هذه الأمم العدوانية وعزلها وذلك أما لتصفيتها نهائيا كمصادر قائمة للعدوان في المجتمع الدولى ، أو لتخليصها من هذا الطابع العدواني والتحول بها الى أمم محبة للسلام . (٨)

وقد انتقدت هذه النظرية بدعوى أنه لا يمكن الادعاء بوجود اتفاق دولى عام حول دفع بعض الشخصيات القومية بالميل الطبيعى الى العدوان ، وانما يتوقف الأمر كله ، وفي النهاية ، على الاتجاه العقائدى أو السياسي أو المصلحي لمن يقوم بتصنيف الدول الى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام .

(د) النظرية التى تربط بين طبيعة الاتجاهات والمعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولى :

وهى تفرق بين هذه الاتجاهات والمعتقدات على النحو التالى :

(١) الاتجاهات السلبية تجاه الدول الأخرى والتي يأتي في مقدمة العوامل الدافعة اليها : توجيه الشعور بالاحباط الداخلى الى بعض الدول التي ينظر اليها بنظرة عدائية ومحاوله افراغه فيها مما يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الاطراف الى مستوى أعلى من التوتر والصراع ، ثم هناك أيضا مشاعر الغيرة أو الحقد التي تحس بها الانظمة الدكتاتورية تجاه الدول الديمقراطية وفي بعض الاحوال تتفاقم هذه المشاعر العدائية الى درجة بالغة التطرف . وهكذا .

(٢) المعتقدات الناتجه عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تبذل للتغيير في سماتها أو في مضمونها بما يتلاءم والتغيرات التي تحدث في الواقع . ومثل هذا التصور غير الواقعى يرفع بانطبع من احتمالات سوء الفهم ، والتحيز ، وتوليد المشاعر العدائية غير المستندة الى أسباب وحقائق موضوعية . . . الخ .

(٣) التصور الذى ينبنى على التبسيط المبالغ فيه لمسببات التوتر الدولى وللحلول التي يمكن أن تنتهج في مواجهتها ، ويكون ذلك عن طريق التغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية – وهو التركيب الذى يفوز بطبيعته العديد من العوامل الدافعة في اتجاه التوتر والصراع – والاتجاه بدلا من ذلك الى الالقاء بمسئولية التوترات القائمة على النوايا السيئة أو على التصرفات التي تنسب الى دولة أجنبية معينة ، ومؤدى ذلك أنه بالنسبة لبعض الدول يكون من السهل عليها حل المشكلة عن طريق الاستئصال بوسيلة الحرب لذلك الشيطان الذى تنسب اليه كل المتاعب التي تتعرض لها بدلا من البحث عن حل حقيقى وواقعى للمشكلات التي تعاني منها .(٩)

٢- المدخل الايديولوجى :

وفقا لهذا المدخل ، فان التناقضات الايديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولى ، تمثل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها وتدور في خلفيتها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة . ويركز دعاة هذا المدخل بصورة خاصة على المنهاج الذى تعتنقه الايديولوجية الماركسية ، والذى هو في صميمه منهاج صراع ، ليبرهنوا على قوة الأساس الذى يستند عليه منطقهم في تحليل هذه الظاهرة ، وليثبتوا من ناحية ثانية كيف أن هذا الصراع الايديولوجى أخطر في مضمونه وأبعد امتدادا في اطـاره الزمنى من أى صورة أخرى من صور الصراع الدولى التي عرفها التاريخ فيما مضى .

فالمنهاج الذى تعتمد عليه الايديولوجية الماركسية في تفسير الأسباب التي تدفع الى الصراع الدولى يقوم على افتراض أن الحرب ، باعتبارها نقطة الذروة في تفاعل أى صراع ، ظاهرة تاريخية طبيعية ، وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمـع الانساني .

وتحليل الماركسية اللينينية لعملية الصراع الدولى يعتمد في الاساس على التصنيف الطبقى للقوى والأطراف الداخلة فيها ، وهى ترى أنه خلال هذا التحديد لعلاقات القوى الطبقية يمكن الوقوف على المضمون الحقيقى لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة لها والمصالح المستترة وراءها ، وهى تعتبر ذلك بمثابة المدخل العلمى الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية .

ولم تتحول الأيديولوجية الماركسية عن هذا المفهوم الطبقى للصراع الدولى حتى بعدما تراجع الاتحاد السوفيتي عن اعتناقه مبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعى والرأسمالى ليأخذ بمبدأ التعايش السلمى في علاقاته الدولية . فقد اقترن بهذا التحول التأكيد القاطع من جانب الأيديولوجيين السوفيت بأن الصراع بين النظامين العالميين سوف يستمر على مختلف محاور المجابهة العقائدية والسياسية والاقتصادية ولكن بالوسائل السلمية وحدها . أى أن التعايش السلمي لم يكن ليحمل أكثر من معنى استبعاد أداة الحرب المسلحة من دائرة تسوية التناقضات الجذرية التي تفصل بين النظامين (١٠). ويستطرد هذا الخط الى القول بأن التعايش السلمى كمبدأ لا ينطبق الا على العلاقات بين الدول ، ولكنه لا يمس في أى صورة قضية الصراع الطبقى لأن هذا الصراع لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف طالما بقى التناقض قائما وبحدة بين مصالح الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ، ويضيف ، ان الدعوة التي تتبناها الدول الرأسمالية لايجاد هدنة أيديولوجية أو سلام مذهبى بين النظامين ليست في الحقيقة الا اداة للتخريب العقائدى والحرب النفسية المعلنة ضد المعسكر الاشتراكى ، وهى تنبثق من صميم الأزمة التي تمر بها الأيديولوجية البورجوازية والتي تجعلها غير قادرة على تحدى الايديولوجية الماركسية . (١١)

وتأسيسا على الحقيقة السابقة ، يخلص دعاة المدخل الايديولوجي الى القول بأنه طالما أن المخاطر الانتحارية الهائلة للحرب النووية تجعل من وقوعها بين النظامين العالميين احتمالا بعيدا للغاية ، وأيضا أنه اذا ما أخذنا في الاعتبار التدعم الضخم والمستمر في قوة النظام الاشتراكى العالمى – وهو ما يقف رادعا فعالا ضد اشعال حرب عالمية جديدة من جانب الدول الرأسمالية – فان أى نظرية معاصرة للصراع الدولى يجب أن تتمركز نواتها الأساسية حول فكرة الصراع الايديولوجى ومنها يمكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع الدولى ككل .

٣– مدخل المصالح القومية في نطاق سياسات القوى :

يفترض هذا المدخل أن القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعى المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية ، ومن ثم ، فان التحدى الأكبر الذى يواجه الدول وهى تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكن أن تصل الى تحقيق

الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل . ويقول دعاة هذا المدخل أن السبيل المضمون الى ذلك لا يكون الا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة وهذا ما يعرفه هانس مورجانثو بأن المصلحة التي تصبح مرادفا وقريبنا للقوة power) وهو المفهوم الذى اقتبسه مورجانثو من النظريات الفلسفية لكل من هوبر ونيتشه والتي قامت على افتراض أن الدافع الغريزى الذى يحرك الانسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدى واثبات الذات . (١٢)

واذا كانت القوة (power) تعرف عادة بأنها المقدرة على جعل الاخرين يستجيبون طواعية أو يذعنون قسرا لما يراد منهم الاقدام عليه أو الامتناع عنه ، فان القوة في تصور هذا المدخل لا يمكن أن تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها ، وانما تشمل الى جانبها أنماطا أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولى ومن ذلك مثلا : القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادى ، أو بوسائل الحرب النفسية والدعائية ، أو بأسلوب التفاوض الدبلوماسي . . الخ ، وعلى ذلك فان دعم قاعدة الدولة من موارد القوة بمختلف عناصرها ووسائلها ، يشكل ضرورة قصوى اذا ما كان لها أن تصل الى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولى .

وانطلاقا من المفهوم السابق ، فان دعاة هذا المدخل يجدون في الصراع على القوة الأداة الواقعية والمعقولة لتفسير السلوك الدولى وتأصيل دوافعه بعيدا عن تلك التبريرات الزائفة التي تحاول الدول أن تجعلها عليه من قبيل الخداع والتمويه . كما أنها من ناحية ثانية تكشف عن ذلك الأساس الدائم الذى ترتفع فوقه السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية الحاكمة أو اختلفت أنماط معتقداتها الايديولوجية . وقد عبر كينيث ثومبسون عن هذا المعنى بقوله ان الصراع على القوة باعتباره الركيزة التي تستند عليها المصلحة القومية ، حقيقة تتجاوز المعتقدات الفردية والنظريات الأيديولوجية والأحزاب السياسية وأشخاص الحكام في الدول الرأسمالية والشيوعية على السوء . (١٣)

وينضم الى هذا الرأى من أساتذة العلاقات الدولية البارزين مثل « لنكولن » و « بادلفورد » و « أولسوف » و « سوندرمان » ، ويقول هذان الأخيران ان للقوة ، باعتبارها الضمان الأساسى للمصلحة القومية ، الوزن الأكبر في علاقات المجتمع

الدولى ، وأن هذه العلاقات تحركها عوامل الصراع والاختلاف أكثر مما تحركها عـوامل التعاون والاتفـاق .

٤- **مدخل سباق التسلح .**

وتتمثل أبعاد هذا المدخل الذى ينظر الى سباق التسلح على أنه المصدر الرئيسى للصـراع الـدولى في الآتـى :

(أ) أن الثورة التكنولوجية في قطاع انتاج الاسلحة وما يقترن بها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسلح ، تخلق فجوات أمن ، مما قد يغرى بعض الأطراف على المبادأة بشن حروب وقائية مانعة (preventive wars) أو حروب احبـاط (pre-emptive wars) لوقف تداعى الآثار الناتجة عن اختلاف علاقة القوى بين أطراف متفوقة وأخرى باتت مهددة . كما أنه قد يحدث العكس ، بمعنى أن الاطراف التي أحرزت تفوقا في تسلحها قد تبادر الى شن الحرب قبل أن تفقد ميزتها الجديـدة في مواجهة غيرها من الأطراف .

(ب) أن التفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل الى استعراض القوى حتى في المنازعات الدولية التي تقضى ظروفها بالتركيز على وسائل التسوية الدبلوماسية . والتلويح بالقوة في أي صورة من صور التهديد يؤدى الى تأزيم الصراعات وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف ، سواء حدث ذلك ارادیا أو لا ارادیا ، أي جاء على سبيل التصعيد المحسوب أو تـم بصورة عفـويـة .

(جـ) أن سباق التسلح الذى يقوم بطبيعته على السرية ، يولد مناخا من الشك والخوف المتبادل ، ويولد كذلك نوعا من الشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في معادلات القوى بين مختلف الأطراف ، وبخاصة تلك التي تضمها خلافات معينة ، وهو ما لا يمكن أن يساعد على حل منازعاتها السياسية ، بل قد يكون هو الآخر مدعاة الى تفاقم أوضاع الصراع الناشب بينها .

(د) أن أعباء الاستنزاف الاقتصادى التي تنتج عن استمرار الدوران في حلقة سباق التسلح المفرغة ، والتي تزداد عنفا مع ارتفاع تكاليف التسليح بسبب التطور التكنولوجى ، تولد ضغوطا مستمرة في اتجاه الاندفاع نحو التخلص من بعض القوى

الدولية التي يدور سباق التسلح في مواجهتها ، وذلك حتى تتاح للمجتمع الذي يحس بوطأة هذا الاستنزاف فرصة اعادة توجيه جانب من المخصصات التي تضيع على التسليح لارضاء بعض تطلعاته الحيوية في الاستهلاك والانفاق . . الخ[١٤] .

(هـ) أن التسلح المستمر ، وعلى هذا المستوى من الخطورة ، يهيئ المجال أمام مجموعات المصالح المختلفة المرتبطة بصناعات التسليح لكي تواصل ضغوطها على أجهزة صنع قرارات السياسة الخارجية لكي تظل بعض الصراعات الدولية ساخنة لأن ذلك هو الضمان نحو استمرار حصولها على أقصى استفادة مادية ممكنة لها . ويعتقد تشارلس بيرد (Beard) في هذه النظرية التي أطلق عليها The Devil Theory of War وفي رأيه أنه طالما ظلت المنافع المادية الضخمة التي تجنيها هذه المجموعات من وراء الحرب قائمة ، فان هذا النوع بالذات من جماعات المصالح أو جماعات الضغط ستظل تدفع بالدول الى الحروب دون توقف[١٥] .

وقد وجد هذا المدخل من ينتقده بشدة بدعوى أن سباق التسلح لا يمكن أن يكون في حد ذاته قوة تخلق الصراع الدولي ، فهو قد يشحن جو الصراع بالمزيد من أسباب التوتر والحساسية ، وقد يعمل على تعميق مشاعر الخوف المتبادل ولكنه لا ينتج الصراع . ويمضي هذا الرأي الى القول بأنه حتى اذا أمكن التوصل الى ترتيبات انزع السلاح على مستوى عالمي وشامل ، فان الصراع سيتجدد باستمرار وسيكون دافعا من جديد للعودة الى سباق التسلح . وعلى ذلك فان تحقيق السلام يحتاج الى أكثر من مجرد تصفية الجهاز القادر على خوض الحرب ، أو بتحديد أدق ، فانه يحتاج الى استئصال جذور الصراعات الكامنة وراء سباق التسلح لأن ذلك هو الذي سيضعف المبرر المنطقى نحو استمرار التسلح وهو بالتالي ما قد يهيي الأساس نحو اقامة حكومة عالمية مستقبلا[١٦] .

٥ – المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي :

ينطلق هذا المدخل من الافتراض الذي يقول أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى الصراعات الدَولية ، وأن القضاء على هذه الصراعات بصورة ايجابية وفعاله انما يتطلب تعديل هذا الأساس عن طريق اذابة الارادات أو السيادات القومية وادماجها

في ارادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الامكانيات اللازمة لغرض السلام وتدعيم فرص استقراره .[١٧]

وفي ذلك يقول والت روستو ان الصراعات والحرب تنبع في التحليل الاخير من استمرار اعتناق مبدأ السيادة القومية والتسليم المطلق بمشروعيته وعدم التحول عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولى .[١٨] كما يقول المفكر الامريكى ويكوم (Wickum) ان الصراعات والحروب لن تتوقف طالما بقى النظام الدولى القائم على تعدد الدول ، ومن ثم ، فان تحقق السلام لن يكون الا بمصادرة هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقي في مضمونها ومراميها من القوميات الضيقة الراهنة ، وهو يبدى تشككه في مقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والاستقرار الدوليين ويعلل ذلك بقوله ان الأمم المتحدة تنهض بدور الضامن والحامى للسيادة القومية أو على الاصح لتعدد السيادات الوطنية في المجتمع الدولى ، وهى بهذه الصفة لا يمكن أن تخدم كأداة فعالة في دعم احتمالات السلم العالمى ، لأنه طالما بقيت الدول محتفظة بسيادتها القومية فلسوف تثور الحروب باستمرار .[١٩]

ويحظى هذا الاتجاه بتأييد كل من فردريك شومان ونورمان أنجل وأدلر الذى يقول أن مصلحة السلم الدولى لا تكمن في مجرد تقييد السيادة الوطنية للدول ، بل في الغائها تماما ، فمن السيادة في رأيه هو الحروب ، ويضيف أن السيادة والفوضى متلازمان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما ، وعلى ذلك وكما يقول ، فان الحاجة الملحة الى اقامة حكومة عالمية تقتضى الدعوة اليها فورا وبدون ابطاء .[٢٠]

مما سبق يمكن القول بأن هذا المدخل يرفض كافة النظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية في تفسير أسباب الصراع الدولى ، وهو يعتقد أن ذلك الصراع لا ينبع من الطبيعة الانسانية ولكنه ينتج عن الفوضى الدولية التي تتعارض مع المصالح المشروعة لمختلف الدول والشعوب والتي لا يكون القضاء عليها والتخلص منها الا باقامة حكومة عالمية قوية ترتفع بسلطتها فوق السيادة الوطنية للدول .

٦- المدخل الجيوبوليتيكى :

من المداخل الأخرى المستقرة في علم العلاقات الدولية التي تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع الدولى ، المدخل الجيوبوليتيكى الذى تتعدد نظرياته وان كانت تلتقى

معظمها حول محور أساسي واحد يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعى على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو . وسنحاول فيما يلى أن نعرض لبعض هـذه النظريات الجيوبوليتيكية – التقليدى منها والمعاصر – من زاوية علاقتها بموضوع الصراع .

اولا – النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية :

ومن أهمها اطلاقا نظرية راتزل التي قامت على افتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والارض ، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الخير المكاني الذى تتحرك وتتفاعل فيه ، وأن الدولة اذا ما بدأت في الانحلال والتدهور فانما يكون ذلك راجعا الى اهمالها التفكير مساحيا . ومن هذا المنطلق كان راتزل ينظر الى الحدود الاقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الاكثر حيوية ، وقد أكد راتزل أن الحدود كثيرا ما تؤدى الى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعى وهو أن الحدود اذا نظر اليها على أنها نهائية ودائمة فانها تكون بذلك عائقا أمام نمو الدولة . وقد ارتبطت فكرة المجال الحيوى (Lebensraum) التي اعتنقتها وطبقتها ألمانيا النازية وكانت السبب وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية ، بنظرية راتزل هذه ، نظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية القابلة للحركة والتغيير .

ومن أكبر دعاة هذه النظرية أيضا كارل هوسهوفر وكيلن الذى ركز كثيرا على طبيعة الدولة ككائن حى ، وكان يعتقد أن أهم صفة للدولة هى القوة ، بل ذهب الى حد اعتبار أن القوة أهم في وجود الدولة من القانون ، لأن القانون لا يمكن تنفيذه الا بالقـوة .

ثانيا – النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة :

أما النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة فانها وان أبقت على اعتقادها في أهمية المجال الحيوى كقوة أساسية دافعة الى الصراع الدولى وهى تستدل على ذلك بسعى القوى الكبرى المستمر الى توسيع مناطق نفوذها ، الا أنها أصبحت ترى في التصارع بالادوات والوسائل السلمية البديل الحتمى لكارثة الحرب النووية . وقد عبر عالم الجيوبوليتيك الالماني رولف هايندر (Hinder) عن هذا الاتجاه الجديد بقوله :

« ان الحرب النووية تحمل معها خطر الابادة الكاملة للحياة الانسانية ، ومن ثم فان النظرية الجيوبوليتيكية الحديثة يجب أن تركز اهتمامها على الكيفية التي يمكن أن تطوع بها العوامل المساحية عند بحث أو تصميم أية استراتيجية سلام دولية . ثم يقول هايندر أنه ما دام أن الحرب النووية أصبحت مستحيلة عمليا ، فان العدو لم يعد عدوا بالمفهوم السابق ، اذ بات من المحتم الاقتراب منه والدخول معه في علاقات من التعاون المنسق . فالابقاء على الذات لم يعد أمرا قابلا للتحقيق بوسيلة تدمير مجتمع أجنبى معادى ، وانما الوسيلة التعايش ، ولما كان تنفيذ مبدأ التعايش في نطاق هـذا التصور لا يزال يصطدم ببعض المصاعب التي قد تثير بالرغم من كل شئ احتمال وقوع الحرب ، فانه يصبح من الضرورى البدء باستئصال كافة مشاعر العداء ومركبات الكراهية التي تولدت في مرحلـة الحـرب البـاردة » . (٢١)

وثمة اتجاه مماثل عبر عنه جينش (Jentsch) الذى وضع أساس نظرية جيوبوليتيكية عالمية وقرنها ببرنامج اجتماعى وسياسي يرتكز من حيث المبدأ على الاقرار بامكانية تنفيذ نوع من التعايش النابع من الارادة والعقل بين القوى الدولية المختلفـة . (٢٢)

٧– المدخل السياسى :

يتبنى المدخل السياسى الى الصراع المنطق الذى يقول ان وجود تكتلات ومحالفات دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تدفع الى الحرب أو تعجل بوقوعها . فالمحالفات ، كما يقال ، هى الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها تنفيذ سياسات توازن القوى،وأى تغيير يطرأ على تركيب هذه المحالفات أو على الهيكل الدولى العام الذى تتفاعل في اطاره لا بد وأن تنتج عنه اختلالات ، تتفاوت حدتها بحسب الأحوال ، ولكنها تبقى في التحليل الاخير المصدر الرئيسى الذى تنبثق منه كل أسباب التوتر والصراع (٢٣)

ويستطرد هذا الخط في التحليل الى القول بأنه اذا كانت المحالفات كأداة لتحقيق التوازن في علاقات القوى الدولية قد ارتكزت بصورة رئيسية في الماضي على فكرة المصلحة والقوة ، فانه في القرن العشرين أصبحت العوامل الايديولوجية تقوم بالدور الحاسم في تقرير طبيعة تلك المحالفات ، ذلك أن الايديولوجية أصبحت النواة في

كافة عمليات الاستقطاب والصراع الدولى ، وهو ما ينتج عنه في النهاية تقسيم الدول ، وبشكل مستمر ، الى محالفات ومحاور متصارعة ، وتكون كل القوى الدولية الرئيسية ، بصورة أو أخرى ، أطرافا فيها .

ويحاول هذا المدخل أن يوضح الكيفية التي تؤثر بها سياسات توازن القوى المرتكزة على أداة المحالفات ، على أوضاع التوتر والصراع في العلاقات الدولية ، وذلك على النحو الآتـى :

أولا – أنه اذا كان الدافع من وراء الانضمام الى تلك المحالفات هو الدفاع عن الأمن القومى في نطاق من علاقات التوازن بين مختلف القوى الدولية المتنازعة ، فانه في سياق هذه العملية تشتد التوترات الناتجة عن تكتيل الامكانات العسكرية لهذه المحاور في مواجهة بعضها ، ومن هنا يمتلئ المناخ الدولى بكل عوامل الاثارة والتهديد .

ثانيا – ان المحالفات التي تعقدها الدول مع بعضها قد تقتضى كمتطلب لاستمرارها الابقاء على أنظمة الحكم الداخلى فيها بمنأى عن أى شكل من أشكال التغيير الذى قد يتضمن التهديد لرابطة التحالف ، ومن ثم وتحت ضغط هذا الاعتبار ، فقد تلجأ بعض هذه الأطراف الى التدخل المباشر لمقاومة التغييرات السياسية الداخلية التي تتعرض لها أى من الأطراف الداخلية الاخرى في التحالف ، وهذا التدخل قد لا يكون مقبولا في كل الأحوال . ويعتبر ذلك في حد ذاته عامل توتر وصراع حتى في نطاق العلاقة المتبادلة بين الاطراف المتحالفة نفسها .

ثالثا – أن المعونات الفنية والاقتصادية التي تقدمها الدول الكبرى عادة ما تمنح على أساس من التمييز بين الدول التي يمكن أن تساعد على انجاح اهداف المخططات الاستراتيجية التي توجهها وتهيمن عليها هذه القوى الكبرى وبين تلك الدول التي لا تضطلع بمثل هذا الدور . وترتيبا على ذلك فانه بدلا من أن تكون تلك المعونات أداة تحقيق رفاهية المجتمع الدولى ككل ، فانها تذهب الى بعض الدول على حساب البعض الآخر ، وهذا الوضع يولد الشعور بالتفرقة والاضطهاد وهو مصدر مهم من مصادر التوتر والصراع الدولى .

رابعا – أن ثمة تكتلات اقتصادية دولية تنشأ وتضم في عضويتها تلك الدول التي تجمعها ببعضها روابط من التحالف العسكرى (مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية ،

والكوميكون . . الخ) والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها هذه التكتلات تعمل بدورها على تأكيد الانقسامات الدولية كما أنها تخلق جبهة أخرى من جبهات المواجهة بين الكتل الدولية المتصارعة . (٢٤)

يضيف الى ذلك كله أن القيود التي تفرض على حركة التجارة والسفر بين الدول ، أو عدم الاعتراف ببعض أنظمة الحكم نتيجة التغييرات الداخلية التي تتناولها ، وذلك من موقع الانتماء الى هذا الحلف أو ذاك ، كل ذلك يبرهن على خطورة الآثار التي تتركها سياسات التحالف على أوضاع السلم العالمى .

٨- المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسى الداخلى :

يرتكز هذا المدخل على الافتراض القائل بأن أنظمة الحكم الشمولية (Totalitarian) بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التي تحركها والاهداف التي ترمى اليها والاساليب التي تنتهجها ، تعد المصدر الرئيسى والأكبر الذى يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولى .

ويستند دعاة هذا المنطق الذى يقر بوجود تلازم سببي وثيق بين الدكتاتورية والصراع الدولى على المبررات الآتية :

أ) أن الدكتاتورية تقوم على ادعاء حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها ، وهى لا تقبل أى قيد على تصرفاتها الا اذا أكرهت عليه بوسيلة القوة والضغط . ومن هنا تجد الأنظمة الديمقراطية نفسها مجابهة بنمط من السلوك العدواني المتطرف الذى يخلو تماما من معنى الالتزام بالقيم والأخلاقيات ومعايير السلوك الدولى المشروع .

ب) أن الصراع على السيطرة العالمية الذى تخوضه الانظمة الشمولية والذى هو بمثابة دافع غريزى فيها ، يتشابه الى حد بعيد مع سعى القوى الامبريالية في الماضى الى التوسع والعدوان . على أنه اذا كان الدافع الى التوسع الامبريالى قد نتج عن الحاجة الى ضرورة مقابلة ضغوط النمو الصناعى الرأسمالى في أوربا ، فان الدافع الشمولى الى التوسع هو جزء لا ينفصل من الأساس العقائدى الذى يرتفع فوقة البناء الدكتاتورى برمته . انها الرغبة في اخضاع الآخرين في نطاق نظام دولى تتحقق فيه لتلك الانظمة السيطرة المطلقة دون أدنى تحد تماما مثلما يحدث في الداخل عندما ينزع نظام الحكم

الدكتاتورى الى استئصال كل شأفة للرأى المعارض . وعلى ذلك فان هجوم الانظمة الشمولية على أنظمة الحكم الد يمقراطى الكائنة في المجتمع الدولى ، هو هجوم مستمر ولا يعرف معنى التوقف ، ومن صميم هذا التناقض الجذرى في طبيعة هذين النمطين من أنظمة الحكم الداخلى ، ينبثق التوتر وتتفجر الصراعات الدولية . (٢٥)

وينتهى أصحاب هذا الخط في التحليل الى التعبير عن قناعتهم الراسخة بأن الأنظمة الشمولية على اختلاف اتجاهاتها العقائدية ، وسواء كانت فاشية عنصرية أو ماركسية ، فانها كلها في سباق مستمر نحو الهيمنة والتسلط . ويضيفون أنه لم يحدث في التاريخ أن ظهرت مثل هذه القوى التي تتحرك بدافع من الرغبة في التوسع والعدوان الا وأدت الى الفوضى والصراع والحرب .

٩- المدخل الاقتصادى :

أما عن المدخل الاقتصادى الى تفسير ظاهرة الصراع الدولى ، فانه يتكون من بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية التي يمكن توضيحها فيما يلى :

أولا - النظرية الماركسية :

تقوم النظرية الماركسية على أساس التفسير المادى أو التفسير الاقتصادى للتاريخ ، وهو ما يعنى أن كل الحروب التي تقع انما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية ، وهى ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية الى التناقضات الجذرية الكامنة في طيات هذا النظام ، وهى التناقضات التي تولد أشكالا شتى من الصراعات الطبقية سواء كان ذلك في الداخل بين طبقتى البورجوازية والبروليتاريا ، أو في الخارج - وتحت ضغط المنافسة - بين الدول الرأسمالية نفسها ، وهى الصراعات التي تتفاقم الى درجة تفجر الحروب المسلحة بسببها (الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية) .

واذا كان هذا هو التفسير الماركسى اللينينى التقليدى لظاهرة الصراع الدولى من الزاوية الاقتصادية ، فاننا سنجد تفسيرات مماثلة له في الفكر الماركسى المعاصر وذلك على الرغم من انتهاء الظاهرة الاستعمارية في صورها ومظاهرها التقليدية تحت ضغط الثورة العالمية المعادية للاستعمار .

ثانيا – النظريات الاقتصادية غير الماركسية :

ومنها نظرية هوبسون (Hobson) التي ظهرت في مطلع القرن العشرين والتي تلتقى في خطوطها الرئيسية مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة الاستعمار والصراع . ثم هناك النظرية الأخرى التي تقول أن الدول تشتبك في صراعات تصل بينها الى نقطة الحرب المسلحة بسبب رغبتها في رفع مستوى معيشتها ، أو بمعنى آخر فان الدافع الى العدوان يكون مرتبطا بالرغبة في الحصول على اقليم أكبر وموارد اضافية تستطيع أن تستوعب الضغوط الناتجة عن المشكلات الاقتصادية الداخلية . (٢٦)

١٠– المدخل الذى يرتكز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال الى المجتمع الدولى :

يتمثل الاساس المنطقى الذى ينبنى عليه هذا المدخل ، في الرأى الذى يعتقد بأن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال الى المجتمع الدولى وعلى الأخص دول العالم الثالث يشكل أخطر المصادر اطلاقا التي تتولد عنها الصراعات الدولية المعاصرة . ويرجع السبب في ذلك كما يقال ، الى عدم مقدرة هذه الدول على التكيف مع النظام السياسى الدولى والاندماج فيه والتقيد بضوابطه ، وذلك للعديد من العوامل التي تتمثل أساسا في الآتى :

١– أن النظام الدولى انبثق وتطور في نطاق قيم ثقافية وحضارية أوربية في الأساس . وقد أكسب ذلك التجانس في القيم والمعتقدات النظام الدولى في المرحلة السابقة على دخول دول العالم الثالث اليه ، قدرا كبيرا من الانضباط والتماسك . أما مع التغير الضخم الذى حدث والذى ترتب عليه فقدان هذا التجانس نتيجة الاختلاف في القيم الثقافية والحضارية ، وفي النماذج الايديولوجية ، وفي التجارب التاريخية ، وفي أنماط الفكر والسلوك عموما ، فان مقدرة النظام الدولى على استيعاب تلك الاختلافات الجذرية وتجاوزها بنجاح الى مرحلة تحقيق نظام دولى متوازن ومتوافق ومنضبط تصبح احتمالا محدودا . وعلى ذلك فان الدول الحديثة ستظل تشكل بؤرة وتوتر مستمر داخل هذا النظام .

٢– أن النظام الدولى التقليدى قام على محاولة الجمع المستمر بين عنصر الاستقرار النسبي وبين القدرة على التنبؤ بسلوك الدول التي يتألف منها ، لأنه حيث يكون التنبؤ

ممكنا يصبح الاستقرار حقيقة وواقعا . أما الدول الحديثة فهى بحكم عدم استقرار نظم الحكم الداخلى فيها ، وبحكم ضعف أنظمتها الاقتصادية – وهو الضعف الذى يساعد بدوره على عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى – كل هذا يجعل من القدرة على التنبؤ بسلوكها كأطراف عاملة ومؤثرة في النظام الدولى أمرا متعذرا ، وذلك بطبيعته مصدر آخر للتوتر والصراع .

كما يترتب على حقيقة عدم الاستقرار السياسى بالمفهوم السابق ، أن استعداد هذه الدول الحديثة للدخول في معاهدات دولية والتقيد بما تفرضه عليها من التزامات ، يصبح أمرا مشكوكا فيه . ومثل هذا الوضع المتمثل في عدم القدرة على الارتفاع الى المستوى المفروض من الشعور بالمسئولية الدولية ، يضعف من الثقة في هذه الدول كأطراف في ترتيبات دولية محددة تستهدف الابقاء على النظام السياسى الدولى في حالة من التوازن والاستقرار النسبيين .

٣– أن ازدياد عدد الدول الحديثة في النظام الدولى ، يدفعها الى تكوين محاور وتكتلات تستطيع من خلالها أن تواجه القوى الدولية الأخرى وهي مرتكزة على قاعدة أكبر من القدرة على الفعل والتأثير . ومثل هذا التكتل كفيل بأن يستثير لدى القوى المستهدفة به الشعور بالتهديد والخوف من أن تؤدى مضاعفات ذلك الوضع الى افقادها ما كان لها من سابق تأثير داخل النظام الدولى ممثلا في مختلف أجهزته ومؤسساته ، ومن هنا ، فانها ، وكما يقال ، ستجد نفسها مدفوعة الى تنفيذ العديد من التدابير والاجراءات المضادة من جانبها لاحباط الآثار المحتملة لمثل هذا التكتل ، وهذا في ذاته عامل توتر وصراع . [٢٧]

١١– المدخل السوسيولوجى :

يتكون المدخل السوسيولوجى الى ظاهرة الصراع الدولى من النظريات الرئيسية الآتيـة :

أ – النظريات الديموجرافية :

وهذه النظريات تجمع الى جانب مضمونها السوسيولوجى ، بعض الأبعاد الاقتصادية والجيوبوليتيكية الظاهرة . وبوجه عام ، يعتقد أصحاب النظريات الديموجرافية أن الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسى وراء نشوب

الصراعات والحروب الدولية . ويعللون ذلك بأن هذه الزيادات تدفع الى الحصول على مجال حيوى يمكن أن يستوعبها . كما أن الدول القليلة العدد بالسكان تجد نفسها مضطرة هي الأخرى للدفاع عن نفسها ضد الخطر الذى تواجهها به الدول المكتظة سكانيا . [٢٨]

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع الامريكى بول هاوزر (Hauser) الى ما يسميه بالثورة الديموجرافية التي يعتقد أنها ستقود الى أزمة عالمية ويعلل ذلك بقوله أن الكرة الأرضية محدودة ، والمجال الحيوى ضيق ولا يستطيع أن يستوعب كل هذه الضغوط والزيادات السكانية الهائلة ، ويضيف أنه ما لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة بحيث تقدر على رفع مستوى معيشة شعوبها فانه يجب علينا أن نتوقع ممارسة العدوان من جانب عدد كبير من الدول الجائعة كنتيجة لهذه الضغوط السكانية القاسية . [٢٩]

ويقول عالم الاجتماع الفرنسى بول ريبو (Rebou) ان الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس ، ويقرر أن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشرى الذى يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب . [٣٠] وفي بريطانيا يرى عالم الاجتماع هيل (Hill) أن معدلات النمو السكاني العالية تؤدى الى مضاعفة التوترات الدولية وتقلل من فرص عدم الاستقرار بل انها تذهب الى حد تهديد الحضارة الانسانية نفسها . [٣١] وقد أيد هذا الاتجاه كل من أرنولد توينبى وبرتراند رسل حيث يريان في المشكلة السكانية خطرا داهما ليس فقط على السلم الدولى وانما على مستقبل المجتمع الانسانى كله . [٣٢]

وبالاضافة فهناك نظرية الدورات الديموجرافية التي تقول بأن كل الدول تمر في تطورها السكانى بثلاث مراحل متميزة هى : مرحلة النمو البطئ ، ثم مرحلة الانفجار وهى مرحلة انتقالية ، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وان كانت تبقى فيها معدلات الزيادة السكانية عالية بشكل عام . وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكانى بهذه الدول الى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوى كاف . وهذا ما يطلق عليه بديناميكات العملية الديموجرافية التي تنظر الى الدولة على أنها كائن عضوى أو على أنها حقيقة بيولوجية (من حيث عمليات النمو والتفاعل والاتساع . . الخ) ،

وهى تتشابك في هذا التفسير ، كما سبق أن ذكرنا ، مع المدخل الجيوبوليتيكى التقليـدى . (٣٣)

ب – نظرية النخبة المسيطرة ، أو نظرية المحور الصناعى العسكرى

وهى النظرية التي تنسب في الأصل الى عالم الاجتماع الامريكى س . رايت ميلز (Mills) والتي يزعم فيها أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، فان الذى يسيطر عـلى الولايات المتحدة هو تحالف قوى جدا من رجال الصناعة والعسكريين . ومن خلال وسائله الخاصة ، التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيرى يعمل هذا المحور أو تلك النخبة على توفير الأسباب التي تساعد على خلق مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأى العام الامريكى حتى لا يكون من هذا الأخير في وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط أو الوقوف على أخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة .

وتستطرد هذه النظرية الى القول بأن " ط المتشدد في السياسة الخارجية الامريكية انما يرتبط في أساسه بالمصالح الذاتية لتلك النخبة التي وان كانت تمثل أقلية ضئيلة من المجتمع الامريكى الا أنها تحاول أن تحقق أقصى استفادة مادية وأدبية ممكنة لها من وراء استمرار أوضاع التوتر والصراع بين العالمين الرأسمالى والشيوعى . ويمضى ميلز الى القول بأن سطوة هذه النخبة تكاد تكون عامة وشاملة اذ تمتد الى كافة القرارات التي يمكن أن نصفها بأنها هامة وحيوية ، وعلى الأخص في أمور الرخاء والكساد والحرب والسلام . . . الخ . على أن ميلز يدعى أن كل واحد من هذه القرارات الهامة يتقرر بصورة مباشرة في نطاق هذه النخبة المسيطرة ، ولكنه يقول ان البدائـل والاختيارات السياسية المطروحة والتي تختار هذه النخبة من بينها عادة ما يكون قد صيغت وتحددت من خلال النفوذ الضخم الذى تمارسه على كل المؤسسات السياسية الكبرى ذات الصلة بموضوع هذه القرارات (٣٤)

من هذا يتضح أن الخط الرئيسى في هذه النظرية يحاول أن ينسب الخطر الذى يتهدد السلم الدولى ، والذى يعتبره بالتالى القوة الكبرى المحركة للصراعات والتوترات الدولية ، الى مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة من ظروف الصراع والتي تشكل قوة ضاغطة لا يستهان بها على أخطر مراكز اتخاذ القرارات داخل النظام السياسى ،

وهو يعطى الولايات المتحدة كمثال واقعى بارز يحاول من خلاله أن يدلل على صدق هذا الادعاء .

خاتمة

من واقع هذا التحليل المقارن للمداخل النظرية الرئيسية المختلفة المستخدمة في تفسير ظاهرة الصراع الدولى ، يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك ، ان هذا الصراع يمثل بطبيعته ، وكما نوهنا في البداية ، ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ومتداخلة التأثير وأى تفسير لظاهرة الصراع لا يدخل هذه الحقيقة الأساسية في اعتباره أولا ينطلق منها كأساس مبدئى للتحليل يصبح عاجزا عن استيعاب مختلف القوى والعوامل الكامنة في خلفية هذه الصراعات ، وبالتالى فانه لا يمكن الارتكاز عليه كمدخل سليم وواقعى لنظرية عامة للصراع في العلاقات الدولية ، وذلك لأن قوة أى نظرية ترتهن في الأساس بمدى ارتباطها بظروف الواقع الذى تحاول التعبير عنه وتأصيل حقائقه بأقصى درجة ممكنة من الدقة والأمانة والموضوعية .

FOOTNOTES

1. B. Kuppuswamy, An **Introduction to Social Psychology,** (New Delhi : Asia Publishing House, 1967) pp. 540-541.
2. Kenneth Waltz, **Man, the State and War,** (New York : Columbia University Press, 1959) p. 16.
3. Adi Doctor, **International Relations, An Introductory Study** (New Delhi : Vikas Publications, 1971) p. 107.
4. A. H. Buss, **The Psychology of Aggression** (New York : 1961) p. 198
5. J. C Flugel, in T.H. Pear (ed.), **Psychological Aspects of Peace and War** (New York : 1950) pp. 129-130.
6. E. Fromm, **The Heart of Man, Its Genius for Good and Evil,** (New York : 1964) pp. 82-83.
7. G. Watson, **Social Psychology : Issues and Insights,** (New) York : 1965) p. 502.
8. D. Krech & R. Crutchfield, **Theory and Problems of Social Psychology** (New Delhi : McGraw Hill, 1948) p. 591.
9. **Ibid,** p. 593.
10. A. Sovetov, " Peaceful Co-existence ", **International Affairs** (Moscow : Sep. 1972) p. 10.
11. **Ibid,** pp. 15-16.
12. M. Needler : **Understanding Foreign Policy. Foreign Policy,** (New York : Holt, Rinehart, and Winston, Inc., 1966) pp. 4-5.
13. R. Macrihis and K. Thompson (eds.), **Foreign Policy in World Politics,** (New York : Prentice Hall, 1962), p. 2.
14. Needler, **op. cit.** pp. 141-145.
15. F. Hartmann, **The Relations of Nations** (New York : 1967), p. 149.
16. **Problems of War and Peace,** (Moscow : . Progress Publishers, 1972) p. 130.

17. A. Etzioni, **The Hard Way to Peace**, (New York : Collier Books, 1962) pp. 111-112.
18. W. W. Rostow, **The Stages of Economic Growth** (Cambridge: Harvard University Press, 1960) p. 108.
19. C. Wickum, **The Total State**, (Boston 1964) pp. 73-74.
20. **Problems of War and Peace, op. cit.,** p. 138.
21. **Ibid**, p. 151.
22. **Ibid.**
23. Bernard Brodie, **War and Politics** (New York : The Macmillan Company, 1973) pp. 335-338.
24. J. W. Burton, **International Relations : A General Theory**, (Mass (Cambridge : 1967) p. 78.
25. G. Friedrich & Z. Brzezincki, **Totalitarian Dictatorship and Autocracy** (New York : Praeger, 1964), pp. 58-68.
26. A. Doctor, **International Relations**, pp. 111-112.
27. Hekhius, McClintock and Burns, **International Stability**, (New York : John Wiley & Sons, 1964), pp. 42-56.
28. **Problems of War and Peace, op. cit.,** p. 151.
29. Paul Hauser, **Population Perspectives**, (New Jersey : 1960), p. 8.
30. **Problems of War and Peace, op. cit.,** p. 152.
31. **Ibid.**
32. **Ibid.**
33. **Ibid** p. 155.
34. F. Lindenfeld, **Reader in Political Sociology**, (New York : Funk and Wagnalls, 1968), pp. 300-302.